

مخاطر التطبيع مع الكيان الصهيوني على الأمن القومي العربي: تحليل سياسي وأمني

The Dangers of Normalization with the Zionist Entity on Arab National Security: A Political and Security Analysis

د. بومدين وسيلة*

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان-الجزائر

wassila.boumediene@univ-tlemcen.dz

تاريخ القبول: 2025/04/28

تاريخ الاستلام: 2025/02/09

الملخص

لن يُفاجئ المتابع للشأن الفلسطيني من عمليات التطبيع التي قامت بها بعض الدول العربية، إذ كانت تلك العلاقات عمومًا سرية وتشمل تنسيقات أمنية وحتى تبادل زيارات. المعلوم أيضًا خطورة التطبيع على هضم حقوق الشعب الفلسطيني مما تمثله هذه السياسات دعم للكيان الصهيوني لمواصلته العدوان على الأراضي الفلسطينية المحتلة و استمرار خطته في تهجيرهم وبناء مستوطنات و قيام بجرائم ضد الإنسانية أمام صمت الدولي لهذه الانتهاكات ، وأيضًا التخاذل العربي بسبب هشاشة الوحدة العربية وعدم فاعلية الجامعة العربية المغيبة تمامًا عن الواقع العربي بعدما كانت القضية الفلسطينية من أولويات النظام العربي (الصراع العربي-الإسرائيلي) قد تراجعت في الآونة الأخيرة بسبب عدة متغيرات شهدتها المنطقة ، رغم ذلك يبقى التطبيع مع الكيان الصهيوني هو تهديد استراتيجي دائم للمركب الأمني الشرق-أوسط كما تحدث عنه باري بوزان في نظريته ، لأنه اختراق وتوسيع لنفوذه مستغلًا اختلاف التوجهات الجيوستراتيجية العربية وتواجد قوى إقليمية كتركيا وإيران ودولية .وأيضًا لا ننسى الانقسام داخل البيت الفلسطيني وعدم وحدة خطابه .رغم كل ذلك يجب عمل على أليات من شأنها إيجاد استراتيجية تضمن الحل العادل للقضية الفلسطينية والادراك الحقيقي لنخب الحاكمة والمطبوعة لتهديد الذي ينتج عن تطبيعها مع الكيان الصهيوني.

الكلمات المفتاحية: التطبيع؛ التهديد الأمني؛ الوحدة العربي؛ القضية الفلسطينية؛ الأمن القومي؛

* المؤلف المرسل: د. بومدين وسيلة ، الإيميل: wassila.boumediene@univ-tlemcen.dz

Abstract

The observer of Palestinian affairs would not be surprised by the normalization processes undertaken by some Arab countries, as those relations were generally secretive and included security coordination and even exchange of visits. It is also well-known how dangerous normalization is to the rights of the Palestinian people, as such policies represent support for the Zionist entity, enabling it to continue its aggression against the occupied Palestinian territories, pursue its plans of displacement, expand settlements, and commit crimes against humanity amid international silence regarding these violations. Furthermore, Arab complacency is evident due to the fragility of Arab unity and the ineffectiveness of the Arab League, which has become completely disconnected from the Arab reality. This is a sharp contrast to the past when the Palestinian cause was a top priority of the Arab system (the Arab-Israeli conflict), a priority that has recently declined due to various changes in the region. Nevertheless, normalization with the Zionist entity remains a constant strategic threat to the Middle Eastern security complex, as discussed by Barry Buzan in his theory. This is because normalization represents a breach and an expansion of Zionist influence, exploiting differences in Arab geostrategic orientations and the presence of regional powers like Turkey and Iran, as well as international actors. Additionally, the internal division within the Palestinian leadership and the lack of a unified stance further complicate the situation. Despite all these challenges, it is essential to work on mechanisms that can establish a strategy to guarantee a just solution to the Palestinian cause. There must also be a genuine awareness among ruling elites and normalization advocates of the threats posed by their engagement with the Zionist entity.

Keywords: Normalization ; Security Threat ; Arab Unity; Palestinian Cause; National Security ;

مقدمة:

تكن خطورة سياسة التطبيع التي تنتهجها بعض الدول العربية مع الكيان الصهيوني في تأثيرها العميق على البعد النفسي الجماعي للعرب تجاه القضية الفلسطينية. فهي تُسهم في تفكيك الحاجز النفسي المرتبط برفض التعامل مع الأراضي المحتلة ما دام الاحتلال قائماً، وقد يفتح هذا الباب أمام تطبيع العلاقات المباشرة مع الكيان المحتل ذاته.

يؤدي هذا التحول إلى انعكاسات سلبية على مكانة القضية الفلسطينية، ويُسهم في تهميش الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ويُشكل هذا الواقع انتهاكاً صارخاً لقيم الإنسانية جمعاء، في ظل استمرار الجرائم ضد الإنسانية، من قتل، وتهجير قسري، وانتهاكات ممنهجة بحق شعب حُرِم من حقه في أرضه، بعد زرع هذا الكيان في قلب المنطقة.

ورغم تمسك الشعوب العربية بموقفها الداعم للقضية الفلسطينية ورفضها لسياسات التطبيع التي تنتهجها حكوماتها، إلا أن هذا الرفض الشعبي لا يكفي لوقف تراجع مستوى التضامن الفعلي، لأن التطبيع قد يؤثر على موقف الفلسطينيين على طاولة المفاوضات. ويُفسح المجال أمام المزيد من تعنت الاحتلال وتوسيع سياساته العدوانية، بل وقد يُفضي إلى فرض حلول سياسية لا تلبي حتى الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية المشروعة، كما تجلّى ذلك في العدوان على غزة عقب عملية الطوفان.

ويجمع العديد من الباحثين المهتمين بالشأن الفلسطيني على أن موجة التطبيع الأخيرة لم تكن مفاجئة كما يصورها البعض، إذ أن الدول التي سارعت إلى تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني بسبب اتفاقيات ابراهام- مثل الإمارات، البحرين، والمغرب - فقد كانت تمتلك علاقات غير معلنة منذ سنوات، شملت تنسيقاً أمنياً وزيارات متبادلة. وبالتالي، فإن ما حدث هو مجرد انتقال من مرحلة التطبيع السري إلى العلني.

في هذه الدراسة، سنسلط الضوء على التداعيات الخطيرة للتطبيع مع الكيان الصهيوني على الأمن القومي العربي. وللوقوف على أبعاد هذه القضية، نصوغ الإشكالية على النحو التالي: إلى أي مدى يشكل التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني تهديداً لحقوق الشعب الفلسطيني في استعادة أراضيه، وانعكاساته على الأمن القومي العربي والاستقرار في المنطقة تشهد تغيرات جيوسياسية عميقة؟

ونصوغ الفرضية كإجابة مسبقة عن إشكالية الدراسة كالآتي:

- كلما توسّعت العلاقات الطبيعية بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني، زاد تقويض الأمن القومي العربي من خلال إضعاف الوحدة العربية وتعزيز أطماعه في المنطقة. أما منهجية الدراسة بالتركيز على المنهج التاريخي، كون التاريخ هو مخبر العلاقات الدولية، وأيضاً تتبع التطور التاريخي لعلاقات الدول العربية مع الكيان الصهيوني، وفهم السياقات التي أدت إلى التطبيع، كما تم توظيف المنهج الوصفي لفحص الواقع الراهن وتفكيك أبعاده المختلفة، خصوصاً فيما يتعلق بتداعيات التطبيع على حقوق الشعب الفلسطيني، والأمن القومي العربي، وانعكاساته على استقرار منطقة ككل.

1. تعريف التطبيع مع الكيان الصهيوني وأشكاله

تمثل حركة التطبيع Normalization بالنسبة للكيان الصهيوني الدعامة الرئيسية لتوسيع نفوذه في المنطقة العربية، حيث يُعتبر التطبيع أكثر استقراراً وفاعلية من أي ترتيبات أمنية

أخرى، مثل إنشاء مناطق منزوعة السلاح أو نشر قوات دولية. فالتطبيع يبقى العامل الحاسم على المدى الطويل في تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهداف الكيان الصهيوني.

من الناحية اللغوية، يرتبط التطبيع بالطبيعة والفطرة التي جُبل عليها الإنسان، ولكن تخلو مادة تطبيع من المعاجم العربية وحتى القديمة منها، تعتبر تطبيع ككلمة حديثة وقد تم استعارتها من اللغة الإنجليزية، خصوصاً بعد اتفاقية كامب ديفيد. وبالرغم من ذلك، يمكن تصور معنى التطبيع من خلال فكرته الأساسية، وهو العودة بالأشياء إلى حالتها الطبيعية كما كانت عليه سابقاً. (ايمان سعيد، 2022، صفحة 120)

فقد ظهر مفهوم التطبيع كأداة في الدبلوماسية الأمريكية خلال الحرب الباردة، وكان توقيت هذا المفهوم حاسماً لثلاثة أسباب مترابطة: تصاعد الحرب الباردة، القوة النسبية للولايات المتحدة في الأربعينيات والخمسينيات، والمشهد الدولي الذي شهد عملية الاستعمار. وللفهم الأمثل لمفهوم التطبيع، يجب العودة إلى بداية استخدام عبارة تطبيع العلاقات في الصحف الكبرى في أوائل الخمسينيات، في تلك الفترة، كان التطبيع يصف التحول من حالة الحرب إلى السلام، بما في ذلك مسائل مثل الاعتراف الدبلوماسي وعودة أسرى الحرب. ومع تصاعد الحرب الباردة، أضيفت أهمية أكبر للتطبيع، كما في حالة ألمانيا الغربية التي كانت تعاني من الخلافات حول شرعية ألمانيا الشرقية ومستقبل الأمن الأوروبي. في هذا السياق، بدأت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في استخدام التطبيع كأداة دبلوماسية لتعزيز مواقفهما في الحرب الباردة. فقد سعت الولايات المتحدة إلى التطبيع مع بعض الدول مثل بلغاريا والمجر ولبنان، بينما رفضت ذلك مع دول أخرى مثل كوبا والصين. فالقوة النسبية للولايات المتحدة في تلك الفترة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، منحها القدرة على استخدام التطبيع كوسيلة ضغط دبلوماسية في العواصم الأجنبية وفي المنظمات الدولية الجديدة، مما جعل هذه العملية تحمل أهمية استراتيجية هائلة في سياق السياسة الأمريكية. (DEMME & NICHOLS, Christopher McKnight, 2024)

أما من الناحية الاصطلاحية، يعرف على أنه جميع ممارسة سياسات على مستوى الحكومات، أو أفعال على مستوى الأفراد والجماعات، للتعامل مع دولة احتلال على أنهم جزء طبيعي من العالم العربي، مع تجاهل ممارسات الحكومة الاحتلال في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني وارتكاب جرائم الحرب وضد الإنسانية بحقه. ولا يقتصر على مجرد إنشاء علاقات مع الكيان بل يتجاوز ذلك إلى التغاضي عن جرائمه بحق الشعب الفلسطيني وعدم تحميلها المسؤولية عن تلك الجرائم. (ايمان سعيد، 2022، صفحة 121)

ويعرف أيضاً أنه عملية إقامة علاقات رسمية وطبيعية بين دولتين بعد فترة من القطيعة أو العداء.

تتنوع أشكال التطبيع مع الكيان لتشمل مجالات عديدة، مثل التعاون العلمي والمهني والنسوي والشبابي، بالإضافة إلى إزالة الحواجز النفسية بين الشعوب العربية والكيان المحتل. ومن أبرز هذه الأشكال: التطبيع الثقافي عبر المؤتمرات، والتطبيع الاقتصادي بتسويق المنتجات الكيان في الأسواق العربية، والتطبيع الإعلامي عبر بث مقابلات مع شخصيات صهيونية وتغيير اسم فلسطين على الخرائط، والتطبيع التجاري عبر تعامل التجار العرب مع شركاتهم والتطبيع السياحي بتنظيم رحلات إلى القدس المحتلة، والتطبيع الدبلوماسي بافتتاح سفارات الكيان في الدول العربية، والتطبيع العسكري عبر التعاون في التدريبات وصفقات الأسلحة، وأخيراً التطبيع الأمني بتبادل المعلومات الاستخباراتية. (المصري، 2024)

1.1 حجج التطبيع التي قدمتها الدول العربية:

قبل الخوض في تحليل ظاهرة التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، من الضروري التوقف عند الجذور التاريخية للصراع العربي-الإسرائيلي، بأبعاده الحضارية والسياسية والاقتصادية والعسكرية. فقد بدأت ملامح هذا الصراع تتشكل منذ صدور وعد بلفور عام 1917، الذي مهّد الطريق لتأسيس الكيان الصهيوني عام 1948، وما تلاه من عمليات تهجير قسري للفلسطينيين واغتصاب للأراضي العربية، وصولاً إلى نكسة عام 1967 التي كرّست احتلال أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية والعربية. (Sugihartono، 2024)

وقد تجاهل الكيان الصهيوني، بدعم غربي واضح، قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف، مما أسهم في ترسيخ صورة الاحتلال ككيان توسعي استيطاني. ويُعدّ هذا الإرث التاريخي عاملاً مفسراً للرفض الشعبي العربي الواسع لأي شكل من أشكال التطبيع، باعتباره تخلياً عن الحقوق التاريخية والقومية للشعب الفلسطيني. (Sugihartono، 2024)

لم تُقدّم الدول العربية مبررات واضحة لتطبيعها مع الكيان الصهيوني بشكل عام، إلا أن الحجج التي استُخدمت كانت متنوّعة. فقد استندت بعض الدول إلى اتفاقات تهدف إلى تحقيق السلام، بينما ركّزت أخرى على تعزيز الشراكات الاقتصادية. كما ظهرت دوافع استراتيجية، مثل الحاجة إلى مواجهة التهديدات الإيرانية والتنظيمات الإرهابية في المنطقة، كأسباب وراء تطبيع العلاقات مع الكيان.

تعود الذاكرة إلى زيارة الرئيس المصري أنور السادات المفاجئة إلى القدس المحتلة عام 1977، والتي أثارت ردود فعل غاضبة على الصعيد العربي. وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، التي أسفرت عن إقامة سلام بين مصر ودولة الاحتلال، قررت الدول العربية قطع علاقاتها مع مصر، كما تم تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية، ونُقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس لمدة تجاوزت عشر سنوات (من 1979 إلى 1990). ولم

تتمكّن أيّ دولة عربية من إبرام اتفاق مشابه حتى التوصل إلى اتفاق أوسلو عام 1993. (طاهر، 2025)

إن تطّلع دولة الاحتلال إلى تطبيع علاقاتها مع الدول العربية دون التوصل إلى اتفاق عادل مع الفلسطينيين يُعدّ أمراً بعيد المنال. لطالما سعى الكيان إلى التطبيع دون حلّ للقضية الفلسطينية، معتقداً أن ذلك سيسهم في زيادة الهجرة اليهودية إليه ويعزّز استيطان الأراضي الفلسطينية. وعلى الرغم من توقيع معاهدة السلام مع مصر عام 1979، التي مضى عليها أكثر من أربعة عقود، فإنّ العلاقات بين البلدين لا تزال متأزّمة. أما معاهدة السلام مع الأردن (وادي عربة)، فقد أنهت عقوداً من الحرب بين البلدين، لكنها ما زالت تواجه تحديات مستمرة، لا سيما في ظلّ تهديدات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بضمّ غور الأردن، بالإضافة إلى الانتهاكات المتكرّرة لحرمة الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس. (Shahwan، 2025)

أولاً-الحجج المباشرة للتطبيع مع الكيان الصهيوني مع الدول العربية:

من أبرز الذرائع التي تم استخدامها لتسريع عملية التطبيع، النفوذ الإيراني والمخاوف المرتبطة بتوسّع هذا النفوذ في المنطقة العربية. ويُعتبر هذا الملف إحدى أوراق الضغط التي استخدمتها واشنطن على مرّ السنين لتعزيز مكانة الكيان كدولة رسمية معترف بها من قبل جميع حكومات العالم، خاصةً العربية منها. (النعمي، 2024)

تستند الحُجّة القائلة بأنّ الحكومات العربية يجب أن تسعى بنشاط إلى التطبيع إلى افتراض وجود مخاوف استراتيجية مشتركة بين دولة الاحتلال والدول العربية. وغالباً ما يُطرح شبح إيران باعتباره التهديد الرئيسي المشترك بينهما. إنّ تدخّل إيران في الشؤون الداخلية للعراق وسوريا ودول عربية أخرى، فضلاً عن عداوتها التاريخية للأنظمة الخليجية، يُعطي الانطباع بوجود مصالح مشتركة بشأن هذه القضية. (Kurd، 2017)

في حين أنّ السياسة الخارجية الإيرانية تتضمن تدخلات مفرطة ومزعزعة للاستقرار في شؤون العديد من الدول العربية، فإنّ فكرة أنّ إيران تُشكّل أكبر تهديد للعالم العربي تُعدّ مسألة قابلة للنقاش، دون أن يُقصد بذلك التقليل من التهديد الإيراني للأمن القومي العربي. إذ تتجاهل هذه الفكرة الإرث التاريخي لتدخّل دولة الاحتلال في المنطقة منذ تأسيسها عام 1948 على حساب الشعب الفلسطيني. فقد كانت دولة الاحتلال قوة محاربة، شنت هجمات متكررة على دول عربية مختلفة، ولا يُنكر مسؤولوها طموحهم في ضمّ المزيد من الأراضي العربية لتحقيق دولتهم الكبرى المزعومة.

وبالنظر إلى أفعالها القسرية في المنطقة، فإنّه من المبالغة الافتراض بأنّ الدولة المحتلة قد تكون يوماً ما مهتمة باستقرار أو تنمية جيرانها العرب. في الواقع، تمثلت الاستراتيجية

الثابتة للكيان في الحفاظ على تفوق عسكري نوعي على جيرانه، وهو ما أدى إلى إضعاف قدرة هذه الدول على الحفاظ على الاستقرار الداخلي.. (Kurd، 2017)

فقد ادّعت الإمارات أن هدف التطبيع مع دولة الاحتلال يتمثل في إيقاف محاولات ضمّ الضفة الغربية، إلا أنّ دولة الاحتلال كانت تتحدّث عن تأجيل هذا المشروع، لا عن إيقافه بشكل نهائي. وتتمحور هذه المحاولات حول إمكانية ضمّ الأراضي والمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة وغور الأردن، وهي مناطق يُعدّها القانون الدولي غير شرعية. وتُنظر إلى هذه الخطوة على أنّها انتهاك صارخ لحقوق الشعب الفلسطيني وخيانة لقضيته العادلة.

استمرت الشعارات التي تُروّج لتحقيق السلام وإعادة طرقي الصراع إلى طاولة الحوار، وفقاً لادّعاءاتهم. إلا أنّ النفوذ الإماراتي في الساحة الفلسطينية يظلّ محدوداً مقارنةً بدول مثل قطر، حيث تتبنّى الإمارات موقفاً معادياً لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وتصنّفها كحركة إرهابية، على عكس قطر وتركيا اللتين تدعمان الحركة بشكل علني. ويعكس هذا التباين في المواقف اختلافاً جوهرياً في الرؤى والاستراتيجيات تجاه القضية الفلسطينية.

وتمّ الادّعاء بأنّ دولة الاحتلال أصبحت واقعاً لا مفرّ من قبوله والتعايش معه، بل والاستفادة منه علمياً واقتصادياً. كما يتمّ الترويج لفكرة أن القضية الفلسطينية هي قضية إنسانية بالدرجة الأولى، تستدعي إيجاد حلّ للنزاع بين الطرفين لوقف سفك الدم. ويرى أصحاب هذا الطرح أن تحقيق السلام الشامل والدائم يتطلب بناء علاقات دبلوماسية تبدأ بها الدول العربية، مع اعتبار القضية الفلسطينية شأنًا فلسطينيًا داخليًا لا يلزم العرب تجاهه بأي واجب ديني أو أخلاقي. ويُستدلّ أيضًا بأنّ منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، قد اعترفت بدولة الاحتلال وسلكت طريق التسويات معها، كما أن طول أمد الاحتلال منحها، حسبهم، شرعية الأمر الواقع.

(أبونجل، 2020، صفحة 04)

ثانياً-الحجج غير المباشرة للتطبيع:

من بين أبرز الحجج غير المعلنة التي تُستخدم لتبرير بعض أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، تلك التي تعتبر أن زيارة الأراضي الفلسطينية، وخاصة الضفة الغربية أو غزة، لا تُعدّ تطبيعاً طالما جاءت بناءً على دعوة من الفلسطينيين أنفسهم، أو تمت بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية.

ويزعم أصحاب هذا الطرح أن هذه الزيارات تُعدّ دعماً للفلسطينيين، وليست اعترافاً بشرعية الاحتلال أو تطبيعاً للعلاقات معه. ويعززون موقفهم بالإشارة إلى مشاركة مؤسسات رسمية فلسطينية - كوزارة السياحة أو هيئات المجتمع المدني - في تسهيل هذه الزيارات.

غير أن هذا التبرير يُغفل واقعًا سياسيًا مريّرًا، يتمثل في غياب دولة فلسطينية ذات سيادة وحدود معترف بها. فالوضع القائم يُحكمه تقاسم مُعقّد للسيطرة على الأرض، نتج عن اتفاقيات أوسلو، وهو ما يجعل من أي تنسيق يتم عبر السلطة الفلسطينية مشروطًا بقبول الهيمنة الإسرائيلية على الأرض والمعايير، ما يُفرغ هذا النوع من التبرير من مضمونه السياسي. ففي عام 1995، تم التوقيع على اتفاقيات أوسلو 2 بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال الإسرائيلي، والتي قسّمت الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث مناطق: (أ)، (ب)، و(ج). المنطقة (أ) تخضع للسيطرة المدنية والأمنية الكاملة للسلطة الفلسطينية، والمنطقة (ب) تخضع للسيطرة المدنية الفلسطينية والأمنية الإسرائيلية، بينما المنطقة (ج) تخضع للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية الكاملة. كان الهدف من الاتفاقيات هو أن تكون هذه الترتيبات تمهيدًا لإقامة دولة فلسطينية بحلول عام 1999. (Kurd، 2017)

لكن الواقع اختلف تمامًا عن هذه التوقعات. فلم يتمكن الفلسطينيون من إقامة دولتهم المستقلة بحلول الموعد المحدد، بل ازدادت السيطرة الإسرائيلية توسعًا، خاصة في المناطق (ب) و(ج)، حيث تواصل دولة الاحتلال توسيع المستوطنات بشكل ممنهج. حتى في المنطقة (أ)، التي يُفترض أنها تحت السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية، يواجه الفلسطينيون عمليات توغل عسكرية متكررة. وفي المنطقة (ب)، يعاني الفلسطينيون من مصادرة الأراضي وتوسع المستوطنات. (Kurd، 2017)

تُظهر الحقائق أن الحجة القائلة بأن الزيارات أو الأنشطة في الأراضي الفلسطينية لا تشكل تطبيعًا مع الاحتلال الإسرائيلي هي حجة ضعيفة، خاصة في ظل استمرار توسع الاحتلال. فحدود الأراضي الفلسطينية تخضع لسيطرة دولة الاحتلال، حيث يواجه الزوار ضباط مراقبة الحدود الإسرائيليين عند الدخول من المعابر الحدودية أو التنقل بين المدن الفلسطينية، وليس الفلسطينيين أنفسهم. هذا الواقع يؤكد عدم وجود منطقة ذات سيادة فلسطينية كاملة، حيث تخضع الحركة داخل الضفة الغربية لنقاط التفتيش الإسرائيلية الدائمة والمؤقتة.

علاوة على ذلك، فإن زيارة العرب للأراضي الفلسطينية تتم تحت الرقابة والموافقة الإسرائيلية، مما يضعف ادعاءات "التضامن" مع القضية الفلسطينية. فزيارة هذه المناطق تحت ذريعة التضامن تفتح الباب أمام تجاوزات أكثر خطورة، حيث يتمتع الزوار بحرية الحركة التي لا يتمتع بها الفلسطينيون، مما قد يؤدي إلى انتقالهم بسهولة إلى مناطق الداخل كالقدس أو حيفا، مما يعزّز بشكل غير مباشر الشرعية الإسرائيلية. (Kurd، 2017)

يمكن إجمال الدوافع الخفية للدول المطبعة، فيما يتعلق بالفرص التجارية وصفقات عسكرية من أجل شراء أسلحة متطورة، يشمل التطبيع فرصًا تجارية وصفقات عسكرية،

خاصة فيما يتعلق بشراء أسلحة متطورة، حيث تسعى الإمارات إلى تعزيز ترسانتها. ويعكس هذا التوجه الطموح الإقليمي في بناء قوة عسكرية متقدمة.

أما دولة البحرين، فتتمثل علاقتها مع الكيان بُعدًا آخر، إذ كانت إيران تدعي حتى عام 1969 أن البحرين جزء من أراضيها، ويخشى حكامها السنة من أن بعض الشيعة في المملكة قد يشكلون طابورًا خامسًا مواليًا ل طهران، مما يجعل التحالفات العسكرية والأمنية ذات أهمية استراتيجية لها.

وأيضًا تخفيف العزلة عن دولة الاحتلال التطبيع الدول الثلاث معها، فالتطبيع مع مصر والأردن غير كافٍ حيث استراتيجيتهم هي تركيز الفكرة على أن القوة دولة الاحتلال ستجعل العرب في النهاية يدركون أن خيارهم الوحيد هو الاعتراف بوجودها.

يعد التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي خطوة تتجاوز الأبعاد الدبلوماسية، لتصبح أداة لإعادة تشكيل المشهد الإقليمي بما يخدم مصالح الاحتلال، ويكرس الهيمنة الأجنبية على المنطقة العربية.

فمن الناحية الاقتصادية، تسعى دولة الاحتلال للوصول إلى النفط الخليجي عبر خطوط آمنة بتكاليف أقل، إلى جانب مخططات خطيرة كتوطين ملايين الفلسطينيين في صحراء الخليج. (النفيسي، 2025)

وعلى الصعيد السياسي، يواجه رئيس الوزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو هو أزمات داخلية، منها قضايا فساد واحتجاجات شعبية، مما جعله يستغل التطبيع لتحسين صورته.

كما أن التحولات في السياسة الأمريكية، لا سيما في زيادة الضغط على إيران عبر تعزيز العلاقات المحتل مع الانظمة الخليجية، وتقلص خيارات طهران بسقوط نظام السوري الموالي له، ويكشف التطبيع أيضًا عن ضعف الوحدة العربية وتباين الرؤى الاستراتيجية رغم اتفاقية الدفاع المشترك في ميثاق الجامعة العربية، حيث كسر اتفاق إبراهيم الإجماع العربي السابق الذي ربط التطبيع بإقامة دولة فلسطينية مستقلة. في المقابل، فشلت الإمارات في إدارة الأزمات الإقليمية كالأزمة الخليجية وحرب اليمن، مما جعلها تلجأ إلى التطبيع للهروب من تداعيات سياساتها الخاطئة. (حبلا، 2025)

من الناحية الأمنية، يعزز التعاون الاستخباراتي مع الاحتلال حصار المقاومة الفلسطينية، فيما يسهم الغزو الفكري والثقافي في نشر القبول بدولة الاحتلال داخل المجتمعات العربية. كما يعمل التطبيع على تعطيل النهضة العربية الشاملة من خلال تكريس الفقر والتبعية، في حين تستفيد الأنظمة المُطَبَّعة من التكنولوجيا لدولة الاحتلال لتعزيز سيطرتها الداخلية، ما يخدمها على المدى البعيد. غير أن عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023 جاءت لتقلب الموازين، حيث كشفت هشاشة الاحتلال وأخرجت الدول

المُطَبِّعة أمام شعوبها، مؤكدة أن الرهانات على فرض التطبيع كأمر واقع لا تزال تواجه تحديات شعبية وسياسية كبيرة، وأن القضية الفلسطينية لا تزال حية في الوعي العربي رغم كل محاولات طمسها.

2. خطورة التطبيع الدول العربية مع الكيان الصهيوني:

التطبيع ليس مجرد خطوة دبلوماسية، بل هو إجراء يُعزز الوضع القائم لصالح دولة الاحتلال على حساب الحقوق الفلسطينية، ويُهدد الاستقرار الإقليمي، ويُسهل تبني حلول غير عادلة تُفاقم الأزمات بدلاً من حلها.

يُعتبر التطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي سياسة قصيرة النظر تتبناها بعض الحكومات والمنظمات وحتى الأفراد، دون إدراك العواقب الخطيرة المترتبة عليها. مثل هذه السياسة لا تُشكل تهديداً للقضية الفلسطينية فحسب، بل تُهدد أيضاً استقرار العالم العربي ككل. فالتطبيع يُعطي انطباعاً بأن الاعتراف بوجود دولة الاحتلال هو أمر واقع لا مفر منه، مما يُضعف المطالب الفلسطينية بحقوقهم التاريخية والسياسية. (Kurd، 2017)

فضلاً على ذلك، فإن التطبيع يُرسل رسالة خاطئة إلى صانعي السياسة الأمريكيين، حيث يُشجعهم على المضي قدماً في حلول غير عادلة وغير مستدامة للصراع. مثل هذه الحلول غالباً ما تتجاهل الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني.

1.2. تداعيات التطبيع مع الدول العربية مع الكيان الصهيوني على القضية الفلسطينية

تشهد القضية الفلسطينية تراجعاً غير مسبوق في الدعم العربي الرسمي، ويعد التطبيع أحدث مظاهره، حيث تسارع الدول العربية لإقامة علاقات مع الاحتلال، سواء لتحقيق مكاسب سياسية أو دون مبررات واضحة. ويتزامن ذلك مع تصعيد الاعتداءات على المناطق الفلسطينية، خاصة القدس، من خلال الحصار والتهويد الممنهج. إلا أن معركة طوفان الأقصى أعادت القضية إلى الواجهة، مؤكدة أن المقاومة لا تزال فاعلة، وأن محاولات طمس الهوية الفلسطينية وشرعنة الاحتلال لن تمر دون رد.

يؤدي التطبيع إلى تفرغ القضية الفلسطينية من مضمونها التحرري، حيث يتم تحويلها من قضية تحرر وطني قائمة على مقاومة الاحتلال إلى مجرد "نزاع حدودي" يمكن التفاوض حوله. هذا التحول يُضعف الأسس الأخلاقية والقانونية للصراع، ويُجهز على مبدأ "الأرض مقابل السلام" الذي لطالما شكل جوهر المبادرة العربية، خاصة بعد أن تنازلت دول مطبوعة عن هذا المبدأ دون أي مقابل ملموس من الجانب دولة الاحتلال.

أما على صعيد الملف التفاوضي الفلسطيني، فقد أدى التطبيع إلى تقويض أدوات الضغط العربية التاريخية، مثل قرارات جامعة الدول العربية. كما أسفر عن انخفاض ملموس في الدعم المالي والسياسي، حيث سجلت تقارير أممية انخفاض التمويل العربي للفلسطينيين

بنسبة 47% منذ عام 2020، ما ساهم في إنهاك المؤسسات الفلسطينية وزيادة الاعتماد على الدعم المشروط من الجهات الغربية. (Yara، 2020)

لا يمكن التغاضي عن الاعتداءات المستمرة ومشاريع التهويد التي تستهدف القدس، حيث تسعى سلطات الاحتلال إلى فرض واقع جديد في المدينة المحتلة، متوجّهة مخططاتها الاستيطانية بتكثيف الاقتحامات للمسجد الأقصى، والتدخل في إدارته، والاعتداء على المرابطين والمصلين. ويتزامن هذا التصعيد مع توسع المشاريع الاستيطانية، إذ استغلت حكومة الاحتلال دعم إدارة ترامب للمصادقة على العديد من مشاريع الاستيطان خلال عام 2020، سواء من خلال تعزيز البنية التحتية للمستوطنات، إلى جانب استمرار سياسة هدم المنازل الفلسطينية وتهجير سكانها، في محاولة لإحداث تغيير ديموغرافي يرسخ السيطرة الإسرائيلية على المدينة المقدسة. (Kurd، What do ordinary Arabs think about normalizing relations with Israel? 2025)

يعاني الشأن الداخلي الفلسطيني من انقسامات حادة وغياب برنامج وطني موحد، خاصة بعد إلغاء انتخابات 2014 واستمرار الرئيس محمود عباس في السلطة رغم انتهاء ولايته. ورغم الحوارات الإيجابية بين فتح وحماس في إسطنبول، والتي أسفرت عن إصدار مرسوم الانتخابات، فإن غياب توافق سياسي حقيقي يعيق تحقيق تقدم ملموس. كما أن تجديد شرعية المؤسسات الفلسطينية، سواء التشريعية أو التنفيذية، لا يزال معلقاً، مما يترك الساحة مفتوحة لمزيد من التصدع. في ظل هذا الانقسام، تستفيد دولة الاحتلال من حالة التشرذم الفلسطيني، ما يمنحها هامش حركة أوسع ويضعف قدرة الفصائل على مواجهة التحديات المشتركة. (النعامي، 2021)

وقد سعت قمة الجزائر إلى تعزيز الوحدة الفلسطينية والتأكيد على دعم حقوق الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. كانت بمثابة منصة لبحث سبل إعادة توحيد الفصائل الفلسطينية والتأكيد على موقف الدول العربية الثابت في دعم حقوق الفلسطينيين. كما شملت القمة دعوة لتكثيف الجهود ضد التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما جعلها خطوة مهمة في إعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة العربية.

2. 2. تداعيات التطبيع مع الدول العربية مع الكيان الصهيوني على الأمن القومي العربي

يرتبط مفهوم الأمن العربي ارتباطاً وثيقاً بالقضية الفلسطينية، حيث يمكن تحليل هذه العلاقة من زاويتين رئيسيتين: الأولى تتمثل في اعتبار دولة الاحتلال مصدر تهديد لأمن الدول والشعوب العربية ككل، وليس للشعب الفلسطيني فقط، كونها دولة استعمارية ذات أيديولوجية توسعية.

أما الزاوية الثانية فترى القضية الفلسطينية كقضية قومية عربية تتعلق بأرض عربية مسلوقة، مما يتطلب تعاملًا عربيًا جماعيًا وفق إطار جامعة الدول العربية، وليس بشكل فردي.

على الصعيد السياسي، قد تؤدي التحولات الحالية إلى تعنت دولة الاحتلال أكبر في شروط التسوية، وتراجع أهمية القضية الفلسطينية كمحدد للعلاقات العربية-الإسرائيلية، مما قد يزيد من انقسامات النظام العربي وانهيائه.

على الصعيد الاقتصادي، قد تؤدي هذه التحولات إلى اختراق الاقتصاد الكيان المحتل لاقتصادات الدول المطبّعة، مما يعيق التكامل الاقتصادي العربي ويُضعف النظام الاقتصادي الإقليمي. أما على الصعيد الثقافي والفكري، فقد تُضعف هذه التحولات الفكرة العربية وتهمشها، خاصة مع انتشار أفكار إعلامية. (نافعة، 2022)

تظهر أخطار التطبيع أيضًا في الجانب الأمني، إذ يتيح التعاون الاستخباراتي بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني اختراقًا خطيرًا للأنظمة الأمنية العربية. فقد سُجّلت في عام 2022 حالات اختراق لأنظمة المراقبة الخليجية باستخدام أدوات دولة الاحتلال، مما يحوّل التهديد الكيان من "عدو معن" إلى "شريك أمني"، وهو تحوّل يحمل تبعات استراتيجية بعيدة المدى. (Fatafta, 2023)

وفي السياق ذاته، أسهم التطبيع في تفكك الاستراتيجية العربية، حيث انقسمت الدول العربية إلى ثلاثة محاور رئيسية: محور التطبيع الذي يضم الإمارات والبحرين والمغرب، ومحور الممانعة الذي تقوده الجزائر والعراق، بالإضافة إلى دول مترددة كالأردن ومصر، ما أضعف القدرة الجماعية على صياغة موقف موحد تجاه التحديات الإقليمية.

يمكن أن تشعر دولة الاحتلال بأن بإمكانها تطبيع العلاقات مع العالم العربي دون حل المطالبات الفلسطينية، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة المقاومة للمفاوضات الفلسطينية، ولغة أكثر جرأة بشأن الضم في المستقبل، وصعوبة إدارة التطلعات الفلسطينية. يمكن أن يقود المنطقة بقوة في اتجاه الحوار الإقليمي. مع وجود ثلاثة من أقوى دول المنطقة هي غير عربية (دولة الاحتلال ، وإيران ، وتركيا) ، يمكن أن يكون الحوار الإقليمي الأكثر قوة وشمولية وسيلة بناءة للحد من التوترات. (Alterman, 2020)

أما عن العلاقات بين الكيان الصهيوني والمملكة المغربية بدأت بشكل غير رسمي، وتميزت بتنسيق استخباراتي سري يعود إلى فترة ما قبل وأثناء حرب أكتوبر 1973. هذا التعاون غير المعلن ساهم في إضعاف الموقف العربي الموحد وخلق فجوات استخباراتية استغلها الاحتلال، أما العلاقات المعلنة والدبلوماسية بين المغرب و الكيان عام 1994 على مستوى منخفض. لكن الرباط جمدها عام 2000 بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

حتى قبل الاعتراف الرسمي، امتدت العلاقات بين البلدين إلى العقود العديدة الماضية، حيث شهدت هجرة يهود مغاربة إلى إسرائيل واجتماعات بين مسؤولين من البلدين. وشمل ذلك أيضاً لقاء بين ملك المغرب ورئيس وزراء الكيان. اتفق المغرب ودولة الاحتلال على تطبيع العلاقات في اتفاق تم التوصل إليه بوساطة أمريكية في ديسمبر. وكجزء من الاتفاق، اعترفت الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، وهي منطقة متنازع عليها تطالب بها كل من الرباط وجبهة البوليساريو. (Mohammed al-Ragawi, 2021)

قد تواجه عملية التطبيع العربي الإسرائيلي عقبات على المدى القصير والمتوسط والبعيد، نظراً للمتغيرات الإقليمية المعقدة. فالتأثير المستقبلي لإيران، إلى جانب التكامل الجيوسياسي المحتمل للعراق وسوريا وليبيا، قد يعيد تشكيل التوازنات في العالم العربي. تاريخياً، لم تكن دول الخليج تمتلك نفوذاً إقليمياً واسعاً، لكن هذا الواقع تغير جزئياً بسبب تدخل القوى الأجنبية. ومع تراجع بعض الفاعلين التقليديين، وجدت الملكيات الخليجية فرصة لملء الفراغ السياسي، مما جعل دورها الإقليمي الحالي استثناءً عن القاعدة التاريخية. (ciceki, 2021) شهدت العلاقات بين بعض الدول العربية والكيان تسارعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، تجلى في اللقاءات العلنية والتعاون الأمني والاستخباراتي المستمر.

شكّلت اتفاقيات إبراهيم Abraham Accords 2020 (فالإمارات والبحرين 15 سبتمبر، السودان 23 أكتوبر، المغرب 10 ديسمبر) امتداداً لمشروع صفقة القرن الأمريكي (يناير 2020)، حيث حوّلت الصراع من قضية سياسية إلى تعاون إقليمي تحت الهيمنة الإسرائيلية-الأمريكية. ركزت على ثلاث ركائز: سياسياً تجاوزت الحقوق الفلسطينية، واقتصادياً أطلقت مشاريع مثل "ممر السلام" (2021)، وأمنياً عززت التنسيق العسكري ضد محور المقاومة. جاءت هذه الاتفاقيات مدعومة بحزمة أسلحة أمريكية (مثل صفقة طائرات F-35 للإمارات نوفمبر 2020)، لترسيخ تحالف استراتيجي يُعيد تشكيل المنطقة وفق الرؤية الصهيون-أمريكية، مع إبقاء القضية الفلسطينية كقضية هامشية حسب روايتهم. (Sevilla, 2020)

بعد توقيع اتفاقيات أبراهام، أصبح من الضروري تقييم تأثيرها الفعلي على المنطقة. فعلى الرغم من الترويج لها كاتفاقيات سلام، إلا أن أياً من الدول الموقعة لم تكن في حالة حرب مع دولة الاحتلال، مما يجعل اعتبارها خطوة نحو الاستقرار أمراً مضللاً. لم تحقق الاتفاقيات أهدافها المعلنة، سواء في الحد من التهديدات الإقليمية أو تعزيز المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، بل أصبحت أداة لإدارة الصراع بدلاً من حله. إضافة إلى ذلك، فإن تطبيع العلاقات لم يؤد إلى تحجيم النفوذ الإيراني أو الروسي أو الصيني في المنطقة، مما يثير

تساؤلات حول جدوى هذه السياسة ومستقبلها في ظل التحولات الجيوسياسية المستمرة. (Kurd, 2023, Assessing the Abraham Accords, Three Years On)

تعود العلاقات الأمنية بين الإمارات ودولة الاحتلال إلى سنوات طويلة، حيث وقعت عقوداً ضخمة لشراء أنظمة مراقبة وطائرات بدون طيار لتعزيز أمنها. كما شاركت دول عربية، مثل السعودية والإمارات، في مناورات عسكرية مشتركة مع الكيان، في ظل تنامي المخاوف من إيران. ولم يعد التعاون يقتصر على التطبيع، بل تطور إلى تحالف استراتيجي يهدف إلى التأثير على السياسات الأمريكية في المنطقة، كما ظهر في قضايا مثل الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، ودعم الانقلاب في مصر، ومساندة محمد بن سلمان بعد مقتل الصحفي المعارض الخاشقجي، إضافة إلى تقاسم الهواجس بشأن الديمقراطية في العالم العربي. (How is Arab Normalization with Israel Playing Out?, 2021)

ومن الحلول المقترحة لمواجهة التطبيع تتطلب استراتيجيات متكاملة تشمل تعزيز التضامن العربي عبر إحياء مبادرة السلام العربية (2002) بآليات تنفيذية فعالة، وتوحيد المواقف السياسية مع السلطة الفلسطينية. كما ينبغي تفعيل الضغط الشعبي من خلال حملات التوعية الإعلامية والفعاليات التضامنية لبناء رفض مجتمعي للتطبيع. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الضغط الاقتصادي بمقاطعة المنتجات دولة الاحتلال وتقليل التعاون التجاري مع الدول المطبوعة، مع تعزيز التكامل الاقتصادي العربي. دعم المقاومة الفلسطينية سياسياً وعسكرياً، والحفاظ على حق تقرير المصير كخط أحمر، يعد من الأولويات. كما يجب بناء تحالفات إقليمية ودولية مع القوى الراضية للتطبيع، مثل إيران، تركيا، والدول الأوروبية المعارضة. أخيراً، ينبغي تكثيف الضغط القانوني والدبلوماسي عبر المنظمات الدولية لمحاسبة دولة الاحتلال على انتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي.

ومع عودة دونالد ترامب إلى السلطة لعهداً ثانياً، وهو المعروف بدعمه غير المشروط لدولة الكيان هو من ساهم في توقيع اتفاقيات ابراهام، ونقل السفارة الأمريكية الى القدس المحتلة، فإن الأنظمة العربية ستواجه ضغوطاً متزايدة للاستمرار في التطبيع، وأيضاً مخطط تهجير الفلسطينيين من أراضيهم نحو مصر والأردن ودول أوروبية، ما يجعل التمسك بخيار المقاومة أكثر أهمية للحفاظ على حقوق الفلسطينيين في ارضهم المحتلة لانهم يدافعون ضد كيان توسعي لم يصرح بحدوده طمعا في التوسع على حساب دول عربية أخرى لبناء دولتهم الكبرى المزعومة .

نخلص إلى أن المنطقة ستشهد إعادة هندسة بفعل التحولات السياسية وظهور تحالفات جديدة تعتمد على المنطق النفعي (كما في مشروع نيوم)، وتغيّر الخريطة التحالفية

(حيث يتشكّل محور "دولة الاحتلال - الخليجي" في مقابل المحور الإيراني - التركي كرد فعل مضاد).

ويجعل ذلك من التطبيع، في جوهره، ليس مجرد اتفاق سياسي أو إجراء دبلوماسي مؤقت، بل عملية شاملة تعيد تشكيل المشهد الإقليمي على مستويات متعددة؛ من تهميش القضية الفلسطينية على المدى القصير، إلى تفكيك منظومة الأمن العربي على المدى المتوسط، وصولاً إلى إعادة تعريف الهوية العربية على المدى البعيد.

الخاتمة

في ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، يبرز التطبيع مع الكيان الصهيوني كقضية مصيرية تمس جوهر الأمن القومي العربي. يُظهر هذا التحليل أن مخاطر التطبيع لا تُعد تهديدات آنية فحسب، بل تمثل اختراقاً استراتيجياً للبنية السياسية والأمنية العربية، يُعيد تشكيل التحالفات الإقليمية ويُضعف الموقف التفاوضي العربي. وتُثبت الوقائع أنه يُفاهم التفكك العربي، ويُعمّق التبعية للغرب، ويُسهّل التمدد الصهيوني في المنطقة. إن الحفاظ على الأمن القومي العربي يتطلب رؤية شاملة تُعيد الاعتبار للمشروع التحرري الفلسطيني، وتُعيد بناء التضامن العربي كحائط صدٍّ أمام الاختراقات الصهيونية.

ويُظهر الواقع أن دولة الاحتلال لن تُحقق للدول المُطبّعة مطالبها، ولن تضمن أمنها في مواجهة النفوذ التركي أو الإيراني، كما يتضح من تجربة مصر والأردن، اللتين وقّعتا اتفاقيات سلام دون تحقيق مكاسب تُذكر.

تبرز مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تشكل إطاراً استراتيجياً شاملاً. فعلى الصعيد السياسي والدبلوماسي، لمواجهة مسار التطبيع المتسارع مع دولة الاحتلال، ينبغي تكثيف الجهود لنيل الاعتراف الدولي الكامل بدولة فلسطين داخل الأمم المتحدة، وتشكيل تحالف عربي-دولي فاعل للضغط على الاحتلال لوقف انتهاكاته، مع ضرورة تفعيل مبدأ المعاملة بالمثل تجاه الدول المُطبّعة. أما اقتصادياً، يُوصى بتفعيل المقاطعة الشاملة لمنتجات الكيان والشركات الداعمة له، وإنشاء صندوق عربي لدعم الاقتصاد الفلسطيني، إلى جانب تعزيز التبادل التجاري مع الدول الصديقة المناهضة للتطبيع. أما إعلامياً وثقافياً، فإن إطلاق حملات توعية بمخاطر التطبيع، وتوثيق جرائم الاحتلال ونشرها عالمياً، إضافة إلى مقاطعة الفعاليات الفنية والثقافية المروّجة للتطبيع، كلها خطوات ضرورية لتعزيز الوعي الشعبي. من الجانب القانوني، يبرز الدور المحوري في ملاحقة قادة الاحتلال بجرائم الحرب أمام المحاكم الدولية، وتفعيل نظام العقوبات القانونية بحق الكيان.

فالمشهد الجيوسياسي في المنطقة العربية أمام مفترق طرق فإما الاستمرار في النموذج البراغماتي الضيق القائم على التبعية، أو إعادة بناء المشروع التحرري، فالتطبيع كما قال

الدكتور عبد الوهاب الأفندي ليس نهاية التاريخ العربي، لكنه اختبار لقدرة الأمة على إنتاج بديل استراتيجي.

قائمة المراجع :

الكتب

1. سمعان ايمان سعيد. (2022). التطبيع مع الاحتلال الاسرائيلي واثره على حقوق الفلسطينيين وفقا للقانون الدولي دراسة تحليليه وصفية، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
2. عوض، م. (1988). استراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية

مقالات :

1. Kurd, D. E. (2017). The Dangers of Arab Normalization with Israel. Arabcenterdc, 03.

تقارير:

1. أبونجل، خ. أ. (2020). تقدير موقف، من يملك قرار وقف التطبيع مع العدو؟! مركز غزة للدراسات الاستراتيجية.
2. المصري، م. (2024, 02 16). التطبيع مع إسرائيل.. ما هي أشكاله وأهدافه. Récupéré sur <https://urlshortner.org/SDefA>
3. النعامي، ص. (2021). الانتخابات الفلسطينية 2021: السياق والتوقعات 1. قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
4. النعيمي، ع. أ. (2024, 12 08). التطبيع العربي... بين المخاوف والحجج. Récupéré sur <https://urlshortner.org/q2hgN>
5. تقرير. (2019). التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي إلى أين-تقدير موقف . مركز الفكر للدراسات الاستراتيجية، تم الاسترداد من <https://fikercenter.com/wp-content>
6. نافعة، ح. (2022). تداعيات التحولات في العلاقات العربية- الإسرائيلية على الأمن العربي. حسن نافعة، تداعيات التحولات في العلاقات العربية- الإسرائيلية على الأمن العربي، مداخلة غير منشورة في الندوة السنوية بعنوان "التحولات في العلاقات العربية- الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن العربي والقضية الفلسطينية، عمان: مركز الدراسات الشرق الأوسط، الثلاثاء. الاردن، عمان: مركز الدراسات الشرق الأوسط.

مواقع الانترنت

1. Alterman., J. B. (2020, 08 14). The Normalization of UAE-Israel Relations. he Center for Strategic and International Studies (CSIS). Récupéré sur <https://www.csis.org/analysis/normalization-uae-israel-relations>
2. ciceki, C. (2021, 01 27). Analysis- Scenarios for future of Arab-Israeli 'normalization'. Récupéré sur Ceyhn ciceki , Analysis- Scenarios for future

- of Arab-Israeli 'normalization' , URL : <https://urlshortner.org/w7ZZk> date :22/01/2021 time :17 :55
3. How is Arab Normalization with Israel Playing Out? (2021). Récupéré sur <https://www.dohainstitute.org/en/PoliticalStudies/Pages/Arab-Normalization-with-Israel.aspx> date:10/02/2021 Time:02:16
 4. Kurd, D. E. (2023, 08 31). Assessing the Abraham Accords, Three Years On ,. (arab center washington) Récupéré sur Dana El Kurd. Assessing the Abraham Accords, Three Years On ,arab center washington , link <https://arabcenterdc.org/resource/assessing-the-abraham-accords-three-years-on/> /
 5. Kurd, D. E. (2025, 01 18). What do ordinary Arabs think about normalizing relations with Israel? Récupéré sur Dana El Kurd, What do ordinary Arabs think about normalizi <https://www.washingtonpost.com/politics/2020/10/26/what-do-ordinary-arabs-think-about-normalizing-relations-with-israel/> /
 6. Mohammed al-Ragawi, M. A. (2021). , How US bribed Arab states to normalize ties with Israel. Récupéré sur <https://urlshortner.org/BTq6J>
 7. Shahwan, N. M. (2025, 02 02). Normalization without justice is Israel's goal. Récupéré sur <https://urlshortner.org/cgqD5>
 8. Yoel Guzansky, A. H. (2025, 01 09). The benefits and challenges of UAE-Israel normalization. . Récupéré sur <https://www.mei.edu/publications/benefits-and-challenges-uae-israel-normalization>
 9. حبلا, أ. (2025, 02 05). صفقة التطبيع.. 12 سببا تشرح هرولة الإمارات لإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل. Récupéré sur <https://urlshortner.org/Alhli>
 10. عبد الله النفيسي. (2025, 01 12). أهداف إسرائيل الخفية من التطبيع مع دول الخليج. تم الاسترداد من <https://urlshortner.org/xRdeE>
 11. معين طاهر. (2025, 01 02). عن مسار التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني . تم الاسترداد من <https://urlshortner.org/n3UfZ>